أقيم بالمكلا مهرجان جماهيري حاشد نظمه فرع المؤتمر الشعبي العام وفروع أحزاب التحالف الوطني الديمقراطي في محافظة حضرموت شارك فيه الآلاف من أبناء المحافظة.

وفي المهرجان ألقى الدكتور علي محمد مجور عضو اللجنة العامة رئيس مجلس الـوزراء كلمة نقل في مستهلها تحيات فخامة الرئيس علي عبدالله صالح رئيس الجمهورية رئيس المؤتمر الشعبي العام للحاضرين ولكل أبناء حضرموت الساحل واعتزازه الكبير بدورهم النضالي ودعمهم المشهود لقضايا الوطن الكبرى المتمثلة في الثورة والجمهورية والاستقلال والوحدة.

وقال: أحيي هذا الحشد الجماهيري الكبير، الذي يشير إلى مستوى التحامكم بقضايا وأولويات الوطن في هذه المرحلة الحاسمة من تاريخه، كما هو عهدكم وكما هي مواقفكم المشرفة التي كانت وستظل عنوانا للوفاء، وتجسيدا خلاقا لإيمانكم العميق بقيم هذا العهد الديمقراطي المبارك

المكلا: فيصل الصوفي-عبدالملك الفهيدي

في المهرجان الجماهيري للم... أبناء حضرموت الساحل: الانت...

مجور: مسيرة الديمقراطية والنهوض الحضاري انطلقت ولن نسمح بإيقافها

نؤكد على الانتصار لنظامنا الديمقراطي والتمسك بالانتخابات

تسعى الأحزاب الظلامية الى تعطيل الانتخابات وشرعية المؤسسات الدستورية

المؤتمر وحلفاؤه أظهروا انفتاحاً كبيراً مع مطالب المشترك لتحقيق الشراكة

.وأشار إلى أن اهتمام الدولة بقيادة فخامة الرئيس علي عبد الله صالح رئيس الجمهورية ، بمحافظة حضرموت ، يأخذ أبعاده العملية في حزمة المشاريع الاستراتيجية ،التي تم تنفيذها في المجالات التنموية والخدمية، مؤكدا أن هذا هو الاهتمام الذي يليق بهذه المحافظة، وبإسهامها المتميز في دعم الاقتصاد الوطني.

وقال الدكتور علي محمد مجور: إذا كانت المحافظة قد حظيت خلال العام الماضي بأكثر من ٣٠٩ مليارات ريال، أنفقت على مشاريع تغطي مختلف القطاعات التنموية والخدمية، فإننا نعلن أن هذا العام سيشهد تدشين ووضع حجر الأساس لمشاريع جديدة في مختلف المجالات.

وأضاف: نقف جميعاً على أعتاب مرحلة استثنائية من تاريخ شعبنا لنؤكد إيماننا جميعاً بضرورة إعلاء قيم الديمقراطية وإصرارنا على الانتصار لنظامنا الديمقراطي، والتمسك بأسسه الراسخة وفي مقدمتها الانتخابات، في الـ ٢٧ من إبريل لهذا العام.

ولفت إلى أنه ومع قرب موعد استحقاق الانتخابات البرلمانية هناك توجهات وتطلعات للبعض لإجهاض هذا الاستحقاق.. مؤكدا أنها محاولات يائسة لإيقاف مسيرة الديمقراطية والنهوض الحضاري في وطن ٢٢ مايو.

وتابع دولة الدكتور علي محمد مجور قائلاً « هناك توجه لمصادرة حقكم، وحق هذا الشعب في ممارسة حقه في انتخاب من يمثله في مجلس النواب وفي إبداء الرأي في واحدة من أهم التعديلات الدستورية التي نطمح من خلالها إلى تطوير نظامنا الديمقراطي وتوسيع قاعدة التمثيل الشعبي والمشاركة السياسية واسعة النطاق في صنع القرار.

وأضاف: إن هذا هو الذي سيتحقق من خلال الانتقال إلى الحكم المحلي واسع الصلاحيات وتطوير المؤسسة التشريعية من خلال إنشاء غرفتين تشريعيتين هما مجلس النواب ومجلس الشورى ورفع نسبة تمثيل المرأة باعتبارها نصف المجتمع في المجالس التمثيلية وفي مقدمتها مجلس النواب إلى ١٥ ٪ بما يضمن وجود ثابت للمرأة لا يقل عن ٤٤ مقعداً نيابياً في كل دورة انتخابية..

واستطرد الدكتور علي محمد مجور: إننا أمام تحولات وطنية وديمقراطية كبرى هدفها تطوير نظامنا الديمقراطي الذي يعد الحاضن الطبيعي لكل التحولات والاستحقاقات الوطنية الأخرى وفي مقدمتها الاستحقاق التنموي وتطوير مستوى المعيشة وتقوية أسس الاقتصاد الوطني.

وتابع قائلا: إن البعض من أحزاب المعارضة وبالتحديد أحزاب اللقاء المشترك عملت كل ما بوسعها لتعطيل الاستحقاق الانتخابي الذي هو أهم مظهر من مظاهر الديمقراطية ومفتاح التغيير السياسي على أساس ما تقرره الإرادة الشعبية وهو هدف لا تسعى من خلاله هذه الأحزاب إلى تعطيل الانتخابات فقط بل تريد أن تعطل دور ومسئولية المؤسسات الدستورية في البلاد.

وأشار الدكتور مجور إلى أن القيادة السياسية ممثلة بفخامة الرئيس علي عبد الله صالح رئيس الجمهورية ومن خلفها حزب المؤتمر الشعبي العام وأحزاب التحالف أظهرت انفتاحاً سياسياً كبيراً تجاه مطالب الأحزاب المنضوية ضمن تكتل اللقاء المشترك وذهبت معها إلى أبعد الحدود بغية تحقيق الوفاق الوطني وتأسيس مرحلة من الشراكة الوطنية.

ولفت إلى أن فخامة رئيس الجمهورية عرض مبادرته للحوار الوطني الشامل الذي قوبل بالصد من جانب تلك الأحزاب وعمل ما بوسعه لكي يلتئم مؤتمر الحوار الوطني وتم اتخاذ إجراءات لبناء الثقة من إطلاق سراح للمعتقلين على ذمة أحداث التمرد الحوثية والانفصالية.

وقال: وعندما ذهب الجميع إلى هذا الحوار عمد الأخوة في المشترك إلى وضع العراقيل أمام هذا الحوار وتعطيله ، وأعقب فخامته مبادرته تلك بمبادرة مخلصة لتشكيل حكومة شراكة وطنية لإدارة الانتخابات مع التأكيد على بقاء هذه الشراكة حتى ما بعد الانتخابات بغض النظر عن النتائج.

وأضاف: وعندما أفشل الأخوة في المشترك الحوار عاد فخامة الرئيس وجدد هذا العرض ولكن كل هذه العروض رفضت ولم يكن أمام المؤتمر إلا اللجوء إلى المؤسسة البرلمانية باعتبارها المؤسسة الدستورية الشرعية لكي تقوم بدورها بما يضمن إجراء الانتخابات في موعدها وإنجاز التعديلات في قانون الانتخابات التي كانت ولاتزال أحد المطالب الأساسية للمعارضة..وأردف رئيس الوزراء قائلا: فتم تعديل قانون الانتخابات والاستفتاء وتم تشكيل لجنة عليا للانتخابات والاستفتاء من قضاة مستقلين ولم يكن هذا الإجراء الدستوري المتقدم خاتمة المطاف، فهاهو فخامة رئيس الجمهورية يدعو أحزاب المشترك إلى المشاركة في الانتخابات وسط ضمانات من رقابة محلية وعربية ودولية ،ولكن للأسف الشديد

أحزاب المشترك قابلت مبادرات الرئيس بالصد وعملت على تعطيل الحوار

واصلت هذه الأحزاب رفضها لكل هذه المبادرات المخلصة في إصرار عجيب على تعطيل الحياة الدستورية.

وأكد أن المؤتمر الشعبي العام عبر عن إيمانه العميق بضرورة الشراكة وبالحوار لكن هذا الحوار وكما قال فخامة الرئيس لن يكون إلا في إطار مؤسسات الدولة الدستورية التي هي نتاج لإرادتكم واختياركم وليست مفروضة من أحد غير الناخب اليمني المتمتع بحريته وإرادته الكاملتين.

وأشار رئيس الوزراء إلى أنه ومن خلال عقود من حكم الاشتراكيين التي سبقت العهد الوحدوي المبارك أدرك أبناء الشعب اليمني إفرازات ذلك العهد الذي توقفت فيه عجلت التنمية ودخلت البلاد في دورات عنف وصراعات دموية ذهب ضحيتها الآلاف.

وقال: وعندما تحققت الوحدة اليمنية المباركة بالشراكة مع الحزب الاشتراكي اليمني لم يتعامل الأخوة في الحزب الاشتراكي مع هذا الحدث باعتباره فرصة تاريخية لتصحيح المسار والمنهج ولكنهم واصلوا انتهاج سياسة إدارة الوطن بالأزمات حتى اندلعت حرب صيف ٩٤م التي انتصرت فيها الوحدة وعبرتم من خلالها عن إيمانكم بالوحدة وباليمن الجديد.

وأضاف: وهاهم اليوم ومن خلال المشترك يريدون أن يزجوا بالوطن في دورات جديدة من الأزمات والتعطيل وهدفهم هو إجهاض هذه المسيرة التنموية الظافرة التي غيرت وجه الحياة في هذه المحافظة خصوصاً وفي كل محافظات الجمهورية ولقد أخرج الحزب الاشتراكي بهذه الممارسات نفسه من الحياة السياسية ولم يخرجه أحد ،وان الفرصة لم تفت على الإخوة في الحزب الاشتراكي بعد والباب مفتوح لشراكة سياسية لا تقبل التسويف أو المماطلة وإذا أردتم أن تعبروا عن إيمانكم بالديمقراطية فعليكم أن تثبتوا ذلك من خلال المشاركة في الانتخابات وندع الشعب يقرر عبر صناديق الانتخابات..وتابع: نحن هنا اليوم لنؤكد إيماننا المطلق بضرورة عقد الانتخابات البرلمانية في موعدها ونؤيد ونبارك التوجهات السديدة لقيادتنا السياسية من أجل مواصلة نهج الحوار والحرص على الشراكة الوطنية ولكن ليس على حساب الانتخابات وليس على حساب المؤسسات الدستورية، وكذا لنعلن تأييدنا المطلق لإقرار التعديلات الدستورية التي هي حلقة من حلقات التطور في نظامنا الديمقراطي التعددي وإحداث النقلات النوعية المنشودة في حاضر ومستقبل الوطن سياسيا واقتصادياً وتنموياً وثقافياً واجتماعياً.

متمسكون بالحوار والشراكة الوطنية.. ولكن ليس على حساب الاستحقاق الانتخابي

احزاب التحالف: الان... هي الطريق الوحـ...

كما القيت كلمة عن أحزاب التحالف الوطني الديمقراطي ألقاها أمين سر حزب البعث العربي الإشتراكي القومي بساحل حضرموت عمر سالم المرشدي، أشاد فيها بهذا الحضور الجماهيري الحاشد لأبناء حضرموت في هذا المهرجان الذي يأتي تمهيداً وتحضيراً للاستحقاق الدستوري القادم في السابع والعشرين من ابريل ٢٠١١م كحق ومطلب شعبي جماهيري تفرضه الديمقراطية والتداول السلمي للسلطة.

وقال :» إن الانتخابات البرلمانية ينظر إليها الشعب كسبيل لاختيار من يمثله ويشرع لأجله القوانين والتشريعات الخاصة لتحقيق التغيير نحو الأفضل على أسس القواعد الديمقراطية المتعارف عليها في كل الأنظمة الديمقراطية «.

وأضاف :» إن طريق الوصول إلى السلطة في إطار النهج الديمقراطي متاح أمام الجميع عبر صناديق الاقتراع ومن خلال احترام القانون والدستور وليس عبر الفوضى أوالهروب من الاستحقاق الدستوري بإثارة الفتن والصراعات وإثارة الشعب وتحريضه على المؤسسات الدستورية القائمة واعتماد مرجعيات غير دستورية تتخطى حوار البرامج السياسية إلى حوار آخر بهدف الاجهاز على الديمقراطية والتعددية الحزبية القائمة وانهاء دور المؤسسات الدستورية لتصبح في الفراغ والفوضى «.

وأكد على أهمية أن يدرك الجميع مدى المسئولية التي تقع على الجميع أحزابا وأفرادا ومؤسسات ونخبا ثقافية وعلمية لنجاح الاستحقاق الدستوري القادم منطلقين من فهم واقعنا وما يتطلبه من بناء سياسي

المرأة: الانتخابات حق دستوري للشعب وإجراؤها تجسـ...

والقيت في المهرجان كلمة عن منظمات المجتمع المدني ألقتها أفكار فرج الطمبشي اشارت فيها الى اهمية زيارة رئيس مجلس الوزراء للمحافظة والتي تأتي بعد زيارة فخامة الرئيس علي عبدالله صالح رئيس الجمهورية مطلع العام الحالي لتؤكد مدى اهتمام الدولة غير المتناهي لتلمس قضايا وهموم المواطنين في كافة المحافظات وعلى وجه الخصوص محافظة حضرموت.. مشيدة بما تحقق لمحافظة حضرموت من مشاريع خدمية وتنموية في عهد الوحدة المبارك تعويضاً عن ما أصابها من حرمان في مجالات عدة أبان العهد الشمولي.

وقالت» نعم هؤلاء أبناء حضرموت .. حضرموت الأمن والاستقرار.. حضرموت التنمية واقتصاد الغد، ونحن بدورنا كمنظمات مجتمع مدني نشأت في أحضان دولة الوحدة ندعو كل القوى السياسية والحزبية لاغتنام نهج الديمقراطية الواقعية بالعودة لطاولة الحوار كونها الطريق الأسلم والتوجه السليم لفهم الواقع بعيداً عن السباق السياسي والقفز على الواقع الذي يتجاوز المؤسسات التشريعية «.

واضافت « نعم للحوار، باعتباره الخيار الأمثل والمنفذ الوحيد للخروج من دائرة الفراغ السياسي المفتعل «.. داعية الجميع الى تحكيم العقل واستخلاص العبر من كل المجريات.

كما دعت الى الاستفادة من طاقات الشباب لبناء اقتصاد وطني قوى قادر على مجابهة التحديات ويلبي متطلبات العصر في حده الأدنى، وذلك من خلال تنفيذ الخطط والبرامج المعنية بهذا الشأن، والاهتمام بدعم المشاريع الصغيرة والأصغر لتوفير فرص عمل للشباب..وتابعت « إننا قادرون على إحداث التغيير شعبا وحكومة متى ما كانت الإرادة سليمة من قبل الجميع، كون مجتمعنا بكافة أطيافه محباً للأمن والاستقرار والسلام، وبتكاتف كل الجهود نستطيع أن نحدث التغيير بكل الأدوات المتاحة لنا حتى الآن، ويجب علينا استغلالها لما فيه الصالح العام».. مؤكدة ان إجراء الانتخابات في موعدها المحدد حق دستوري للشعب، وممارسة حقيقية للنهج الديمقراطي..وقالت أفكار الطمبشي « نحن ننتظر المزيد والمزيد من التغييرات وخاصة فيما يتعلق بتحسين المستوى المعيشي

نعم.. للانتصار لإرادة الشعب عبر صناديق الاقتراع